في الواقع الاقتصادي

تداعيات تأخير الموازنة

عباس الغالبي

يبدو أن الموازنة العامة للدولة شاءت أم أبت لابد لها ورغماً على أنفها أن تدخل طور المناكفات والخلافات وأخيراً الصفقات السياسية، وإذا كانت هنالك اعتراضات فنية واقتصادية فعلى المعترضين أن يعلنون على الملأ ما طبيعة هذه الاعتراضات والتصحيحات انطلاقاً من الشفافية التي يؤمن بها الجميع ولم تأخذ طرقها على مستوى الممارسات اليومية العملية.

بعد مخاض عسير أعلن يوم أمس وتواترت التصريحات بأن يكون اليوم الأحد، العشرون من شباط الجاري، يوماً حاسماً لإقرار الموازنة العامة للدولة، وفيما أذا أقرت اليوم فأنها تحتاج إلى ما يقارب الشهرين لان تأخذ طريقها للتطبيق العملي ولاسيما الشق الاستثماري منها، الذي هو الآخر يحتاج إلى وقت طويل بين الإعلان عن مزايدات المشاريع والإرساء والإعلان ثانية والتنفيذ لنقترب من نهاية النصف الأول من العام الحالي والمشاريع لم تر النور بسبب تأخر إقرار الموازنة.

لعلنا تعودنا على هذا المشهد غير الطبيعي الذي يعيشه العراق وتعيشه الموازنة العامة للدولة كأحد المفاصل المهمة التي تدفع بعجلة الاقتصاد والتنمية نحو الأمام باتجاه تنفيذ المشاريع الخدمية و الاعمارية والاستثمارية الأخرى، حيث تتعالى المطالبات الشعبية هذه الأيام كجزء من الحراك الديمقراطي للتعبير عن المطالب المشروعة في توفير الخدمات والحياة المعيشية الكريمة التي تكفلها الأديان والشرائع السماوية والوضعية على حد سواء، ونحن إذ نربط جدلية الموازنة المتأخرة بالمطالب فأنها أيضاً تعد جزءاً من الخلل الذي تعاني منه العملية السياسية في إمكانية توفير الشروط والعناصر اللازمة لتوفير الخدمات بدءاً من العملية التخطيطية التي تسبق إقرار الموازنة مروراً بالتعديلات التي تجرى عادة من قبل السلطة التشريعية على حيثيات الموازنة وصولاً إلى عملة الصرف المعتمدة من قبل وزارة المالية والتي كشفت لنا الأعوام الأربعة الماضية عن إجراءات إدارية وبيروقراطية من شأنها أن تعمل على تأخير عملية صرف الأموال المخصصة للوزارات والمحافظات بضوء موازناتها السنوية وهي أيضاً تعد احد المعرقلات التي تعاني منها المؤسسات التنفيذية.

وهنا، ونحن على أعتاب موازنة جديدة وصفها الخبراء بأنها الموازنة الأكبر في تاريخ العراق لابد لنا أن نشير إلى الفساد المالي والإداري الذي يضرب أطناب المؤسسات الحكومية والذي لابد للسلطات الثلاث القضائية والتنفيذية والتشريعية أن تتصدى بحزم على وفق آليات جديدة ورادعة للحد من هذه الظاهرة التي تثقل الموازنة بل تعمل على ترهلها وعدم جدواها.

abbas.abbas80@yahoo.com

فيما أكدت التخطيط أنها أفضل الخطط التنموية الموضوعة في البلاد

خبراء لـ(المدى الاقتصادي): الخطة الخمسية لم تحقق تطوراً على أرض الواقع وبحاجة إلى تعديلات وإصلاحات

بغداد / ليث محمد رضا- وكالات

أكد عدد من الخبراء الاقتصاديين لـ (المدى الاقتصادي) أن الخطة التنموية الخمسية لم تحقق أي شيء على الواقع وفي القطاعات الاقتصادية كافة خلال العام ٢٠١٠ فيما وصفت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الخطة التنموية الخمسية للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١١ أنها من أفضل الخطط الموضوعة لتنمية واقع المشاريع في البلاد على لسان المتحدث باسمها.

وقال مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح لـ (المدى الاقتصادي): في ظل الخطة التنموية الخمسية كان ينبغي لمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي أن يكون ٩,٤٪ ، بينما كان معدل النمو خلال العام الأول للخطة ٢٠١٠ ١٪.

وأضاف صالح: ان هذه الخطة بحاجة إلى تعديل وإصلاح، مقترحاً أن يكون العام الحالي ٢٠١١ هو العام الأول للخطة بدلاً من ٢٠١٠.

وتابع: أن تأكيدات وزارة التخطيط حول أفضلية الخطة ليس دقيقاً إلا من الجانب النظري والتصميمي ولا وجود له في الواقع العملي التطبيقي.من جانبه قال الخبير الاقتصادي ستار البياتي: إن الخطة التنموية الخمسية تفتقر إلى الدقة والشمولية، مبيناً أن وزارة التخطيط دأبت منذ العام ٢٠٠٤ على صياغة خطط اقتصادية لم تعالج الاختلالات والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

وأضاف البياتي: أن حالات الفساد المالي والإداري مازالت مستشرية في مؤسسات الدولة مما يعيق تنفيذ أية خطة تنموية بهذا الاتجاه.

ودعا البياتي إلى ضرورة اعتماد برامج حكومية اقتصادية واضحة المعالم تعالج الخلل الواضح في القطاعات الاقتصادية كافة على وفق رؤى عملية ومنهجية مدروسة.

إلى ذلك قال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن الخطة الخمسية التي يعتمدها العراق والتي تشرف على تنفيذها وزارة التخطيط تعد من أفضل الخطط الموضوعة لتنمية واقع المشاريع في البلاد".

وكانت الحكومة قد أطلقت في تموز من العام الماضي خطة التنمية الوطنية للسنوات الخمس المقبلة، من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، والتي من المتوقع أن تتضمن ما يقرب من ٢٧٠٠ مشروع في مختلف القطاعات، بقيمة تصل إلى ١٨٦ مليار دولار.

وأضاف أنه لا يمكن الحكم على الخطة بأنها فاشلة ما لم يتم منحها الوقت الكافي لإصدار الحكم خاصة وان الخطة بعيدة عن الفشل كونها مقاربة لواقع الاحتياجات الضرورية في البلاد".

وأوضح الهنداوي أن "الذي نُفذ من الخطة بسيط للغاية كونها قضت عاما واحدا من عمرها ولا تظهر ملامح التطور والبناء في المحافظات العراقية خلال فترة قصيرة".

وقام مركز "اليستزا" الفرنسي واحد المراكز المعنية بمراقبة تخطيط المشاريع في دول العالم وخاصة في البلدان النامية اصدر أمس الجمعة تقريرا أكد فيه بأن "العراق اعتمد خطة خمسية فاشلة لا تستطيع تلبية احتياجاته الرئيسة كونه بحاجة إلى خطة ذات ملامح ومرجعية واضحة في إدارتها وتعالج المشاكل الخدمية التي يعاني منها المواطنون".

وتشهد مجمل المحافظات العراقية موجة احتجاجات منددة بسوء الخدمات والفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية مطالبة بتحسين الوضع المعيشي للعراقيين وتوفير الخدمات وفرص العمل وفقا للوعود التي أطلقت قبل الانتخابات النيابية العام الماضي.

وخصصت الحكومة العراقية ١٨٦ مليار دولار لتنفيذ الخطة الخمسية ١٠٠ مليار دولار من الموازنات العامة للبلاد و٨٦ مليار دولار الباقية من المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية.

وتابع الهنداوي بالقول أن "الخطة الخمسية التي تنفذها الوزارات الخدمية المعنية تركز على معالجات جذرية للمشاكل الخدمية وليست معالجات سطحية وهي تتطلب وقتاً طويلاً لتقيمها والحكم عليها".

وأعلنت وزارة التخطيط الاتحادية أن نسبة النمو الاقتصادية ستصل وفق الخطة الإستراتيجية التي رسمتها الوزارة إلى ٤٧٪ بعد أن يتم انجازها في عام ٢٠١٤.

وكان صندوق النقد الدولي قد أكد في وقت سابق إن النمو الاقتصادي للعراق أبطأ مما كان متوقعاً خلال عام ٢٠١٠ في المراجعة الاقتصادية العامة للصندوق، بسبب عدم تحقق النمو المتوقع في إنتاج النفط.

ووصف البنك المركزي العراقي في وقت سابق معدلات النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٠ بـ"المخجلة" مقارنة مع السنوات الماضية.

وكان البنك المركزي قد كشف في تشرين الأول/ أكتوبر من العام الماضي عن أن موازنة عام ٢٠١١ سترفع النمو الاقتصادي إلى ١٪ مما كان عليه.

في غضون ذلك أكد مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح أن تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث ليست كافية لمعالجة مشكلة الفجوة الاقتصادية التي تشهدها البلاد .

وقال صالح لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) إن الفجوة الاقتصادية التي يعاني منها العراق بحاجة إلى مشاريع تنموية فعلية تتوفر من خلالها الخدمات العامة للمواطنين والتي تسهم في رفع مستوى الواقع الاقتصادي في البلاد.

وكان رئيس لجنة تعديل رواتب الرئاسات الثلاث والامين العام لمجلس الوزراء علي العلاق قد كشف امس الجمعة عن تقديم اللجنة لمقترح قانون إلى مجلس الوزراء يقضي بتخفيض الرواتب بنسبة ٥٠ ٪، وذلك بالتزامن مع احتجاجات شعبية تجتاح المدن العراقية على نقص الخدمات والبطالة والفساد.

واضاف صالح أن تخفيض مستوى رواتب الرئاسات الثلاث ليس كافيا لحل المشكلة والمطلوب تفعيل دور اكبر للجهود التنمية الاقتصادية من قبل مختلف المؤسسات الحكومية ".

وكان المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ، قد أعلن في السادس من الشهر الجاري، ان مجلس الوزراء اقر قانون الموازنة العامة الاتحادية للعام ٢٠١١ بعد تعديلها والتي بلغت ٩٦,٦ ترليون دينار.فيما اجل مجلس النواب في السابع من الشهر الجاري القراءة الثانية لقانون الموازنة.

وتابع صالح أن مستوى الجهود التنموية الاقتصادية ما تزال ليست في المستوى المطلوب وهي بحاجة إلى مراجعة دقيقة واطر عمل جديدة لرفعها .

وأوضح صالح أن قرار تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث ياتي في آخر الجهود المتعلقة برفع المستوى الاقتصادي في البلاد".

وتضمن الدستور العراقي ثلاثة مواد تتعلق بامتيازات الرئاسات الثلاث وأعضاء مجلس النواب، الأولى المادة(٦٣) أولا التي تنص على أن "تحدد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء المجلس، بقانون"، والثانية هي المادة (٧٤) التي تنص على أن "يحدد بقانون، راتب ومخصصات رئيس الجمهورية"، والثالثة هي المادة (٨٢) ونصها "ينظم بقانون، رواتب ومخصصات رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ومن هم بدرجتهم".

وتشهد مجمل المحافظات العراقية موجة احتجاجات منددة بسوء الخدمات والفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية مطالبة بتحسين الوضع المعيشي للعراقيين وتوفير الخدمات وفرص العمل وفقا للوعود التي أطلقت قبل الانتخابات النيابية العام الماضي.

مصادر برلمانية ترجح التصويت على موازنة عام ٢٠١١ اليوم

بغداد/متابعة المدى الاقتصادي

قال عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عباس حمود شياع إن اللجنة حاولت معالجة أغلب الثغرات في بنود الموازنة المالية التي سيتم إقرارها اليوم الأحد.

وقال عباس حمود شياع لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن اللجنة الاقتصادية التي تكفلت بتعديل مسودة قانون موازنة عام ٢٠١١ حاولت معالجة جميع المشاكل والثغرات التي يحتويها ملف الموازنة.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد أعلن أمس الأول الجمعة أن "الاجتماع المصغر الذي عقد اليوم لرئاسة المجلس واللجان النيابية ذات العلاقة بموضوعة إقرار الموازنة المالية العامة للبلاد، خرج بنتائج "ايجابية" من بينها خفض تخصيصات عدد من الأبواب لا تؤثر على عمل الحكومة في الوقت الذي تهدف إلى تحقيق مطالب المواطنين في زيادة تخصيصات البطاقة التموينية وبرنامج الرعاية الاجتماعية، مشددا على أن التصويت على الموازنة سيتم غدا الأحد".

وأشار شياع إلى أن "الموازنة التي سيتم أقرارها اليوم الأحد حسب اتفاق الكتل النيابية يمكن وصفها بأنها أفضل الممكن كون الموازنة أخذت شكلها العام والصيغة الحالية حصلت على توافق الكتل النيابية".

وتابع شياع أن موازنة عام ٢٠١١ ستعالج جزءا من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق لكنها ليست بمستوى الطموح النيابي لتوفير بنية اقتصادية قوية ".

وأعلنت هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء عن أن الحكومة قررت رفع النسبة في الشق الاستثماري في موازنة العام الحالي إلى ٣٠٪ على حساب الشق التشغيلي بهدف دعم المشاريع الاستثمارية.

وأكدت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي على أن الشق التشغيلي في موازنة عام ٢٠١١ لم يتم إجراء تغييرات واسعة عليه كونه يتعلق بمستوى معيشة المواطن.

وحذرت وزارة التخطيط في وقت سابق من مغبة تأخير إقرار موازنة عام ٢٠١١ كون ذلك يضع العراق على محك اقتصادي خطر.

وأكد البنك المركزي العراقي على أن موازنة عام ٢٠١١ سترفع من النمو الاقتصادي إلى ١٠٪ ماكان عليه، مبينا أنها بنيت وفق سياسة البلاد الاقتصادية.

وكان مجلس الوزراء قد قال في وقت سابق إنه أقر مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١١ بعجز بلغ ١٢ مليار دولار ستتم تغطيته من المبالغ المدورة من موازنة العام الماضي والاقتراض داخليا وخارجيا، وبين أن الإيرادات المتوقعة تقدر بـ ٦٦,٧ مليار دولار أما النفقات فقد بلغت ٧٨,٧ مليار دولار، أي بعجز قيمته ١٢ مليار دولار.

وعادة ما يشهد إعداد الموازنات المالية للبلاد وإقرارها تأخيرا من قبل الحكومة ومجلس النواب، بسبب كثرة الاعتراضات والانتقادات على بعض فقراتها، أبرزها أوجه الصرف والتخصيصات المالية لبعض المؤسسات الحكومية والرئاسات الثلاث.

وأكدت دراسة اقتصادية أعدها اقتصاديون أن موازنة العراق الاتحادية لعام ٢٠١١ هي الأكبر في تاريخه من حيث حجم النفقات التشغيلية والاستثمارية وكذلك الإيرادات المتوقع دخولها لخزينة الدولة.

في غضون ذلك طالب النائب عبد الحسين عبطان مؤسسات الدولة المختلفة الى التعامل بجدية مع طلبات المتظاهرين المشروعة موضحا إننا لا نريد ان تذهب مبالغ الموازنة العامة والبالغة ٩٠ مليار دولار هدرا ونريد استثمارها بالشكل الصحيح .

وقال عبطان لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) إن مطالبات ممثلي الشعب في مجلس النواب تتركز بالدرجة الاولى على تقليل منافع ورواتب الرئاسات الثلاث وزيادة رواتب المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية ومضاعفة المبالغ المخصصة للبطاقة التموينية مبينا إن هناك إسرافا في صرف أموال الدولة من شراء سيارات وبناء منشات لا حاجة فعلية لها .

واضاف عبطان إن المواطن العراقي بتظاهره السلمي وضع المسؤول تحت الضوء وفي دائرة الاتهام إذا لم نصل الى حلول سريعة خاصة في مجال الطاقة الكهربائية لقرب فصل الصيف .مشددا على إن الجدية والإصرار من مجلس النواب على ايجاد حلول سريعة لهذه المشاكل هي خطوة ايجابية تسجل للمجلس .

وتابع إن التوجه الجديد والمفعل للبرلمان سيكون عبر تشديد لدوره الرقابي وسنقف الى جانب الحكومة من اجل ان تؤدي عملها بافضل وجه وتحقيقا لمطالب الجماهير .

مصدر نفطي : ارتفاع صادرات حقل طاوكي بإقليم كردستان إلى تركيا لـ ٢٠ ألف برميل يومياً

كركوك / السومرية نيوز

قال مصدر مسؤول في شركة نفط الشمال إن معدل تصدير النفط من حقل طاوكي في إقليم كردستان العراق إلى ميناء جيهان التركي، ارتفعت لتبلغ ٢٠ ألف برميل يومياً، فيما توقع أن يرتفع إنتاج الشركة خلال العام الحالي إلى نحو ٩٠٠ ألف برميل يومياً.

وقال المصدر لـ"السومرية نيوز"، إن "كميات تصدير النفط من حقل طاوكي التي تتدفق إلى أنبوب التصدير العراقي ارتفعت لتبلغ نحو ٢٠ ألف برميل يومياً"، مبيناً أن "هذا الإنتاج سيرتفع بشكل تدريجي".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "هذه العملية ساهمت برفع طاقة تصدير شركة نفط الشمال إلى ميناء جيهان التركي"، مشيرا إلى أن "إنتاج الشركة بلغ نحو ٧١٠ ألف برميل، حيث يتم تصدير ٥٨٠ ألف منها يومياً".

وتوقع المصدر أن "يرتفع إنتاج جميع الحقول الشمالية خلال العام الحالي ليبلغ نحو ٩٠٠ ألف برميل يومياً".وأوضح المصدر أن "الشركة تعمل حالياً على تجديد عدد من خطوط التصدير الرئيسية والفرعية"، لافتاً إلى أن "تطوير هذه الخطوط سيساهم في تقليل الضغط التصديري على الخط العراقي التركي، كما سيوفر خطوط ضخ فرعية للمنشآت والمصافي التي تعتمد على الأنبوب النفطي".

وكان مصدر مسؤول في شركة نفط الشمال أكد، في الثالث من شهر شباط الحالي، أن حقل طاوكي في إقليم كردستان العراق بدأ بتصدير النفط إلى ميناء جيهان التركي بطاقة تجريبية قدرها ١١ ألف برميل يومياً، مبيناً أنها سترتفع تدريجياً.وكان المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد قال، في ٢١ من كانون الثاني الماضي، في حديث لـ" السومرية نيوز، إن وزير النفط في الحكومة المركزية عبد الكريم لعيبي وقع مع وزير الثروات الطبيعية في إقليم كردستان اشتي هورامي محضراً ينص على أن يستأنف ضخ النفط الخام من حقول الإقليم اعتباراً من مطلع الشهر الحالي بواقع ١٠٠ ألف برميل، وأن يتم تسليمها إلى وزارة النفط لتصدر من خلال ميناء جيهان التركي وتضاف إلى معدلات الصادرات الحالية، فيما تذهب عائدات تلك المبيعات إلى الخزينة المركزية مع عائدات الصادرات النفط، مشيراً إلى أن الاتفاق ينص أيضاً على تفعيل قانون مكافحة التهريب في الإقليم، كما ينص على أن تكون وزارة الثروات المعدنية هي الجهة المسؤولة عن تنظيم القرار، فيما يتم إعادة مادتي النفط الأسود والنفثة إلى وزارة النفط حيث يستفاد من النفثة لاحقاً في عمليات تصدير النفط الخام عبر شبكة الخطوط التصديرية.

وتدير شركة نفط الشمال حقول النفط في المحافظات التي تقع في شمال العراق وتقوم بتصدير كميات من النفط الخام عبر خط أنابيب كركوك – جيهان في تركيا، بكميات تصل إلى ٦٠٠ ألف برميل يومياً، لكن عمليات الضخ عبر الخط المذكور تتفاوت بين الحين والآخر بسبب الهجمات التي يشنها المسلحون وبخاصة في الجانب العراقي.

مستشار حكومي يدعو المصارف الخاصة إلى الاندماج لتشكيل رأس مال كبير

بغداد / المدى الاقتصادي

اكد عدد من الخبراء والمراقبين أن المنظومة المصرفية الخاصة بحاجة إلى إصلاحات بنيوية وتنظيمية فيما أعلن مستشار حكومي أن مصارف بغداد الأفضل لها أن تندمج فيما بينها لتشكيل رأس مال اقتصادي قوي يدعم وجودها.

وأكد البنك المركزي العراقي في وقت سابق أن دمج المصارف الخاصة سيدعم جهود العراق لتوفير اقتصاد السوق الحر.

وقال سلام القريشي لوكالة بغداد بوست للأنباء أن "اندماج المصارف الخاصة فيما بينها في العاصمة بغداد ستوفر رأس مال قوي يستطيع دعم الاقتصاد في بغداد وتوفير سعة نقدية مميزة".

وكانت هيئة المستشارين التابعة لرئاسة الوزراء قد دعت في وقت سابق المصارف الخاصة إلى الاندماج فيما بينها.وأضاف القريشي أن "المصارف الحالية المتواجدة في بغداد لا تستطيع توفير بنية أساسية للنهوض بالواقع الاقتصادي في العاصمة بغداد كونها ما تزال تعمل برؤوس أموال لا توازي رؤوس أموال المصارف الخاصة".

وكانت وزارة المالية قد أعلنت في أيار/مايو الماضي عن تشكيل لجنة مختصة لتطوير وتنظيم عمل المصارف الخاصة في البلاد.

وتابع القريشي إنا "نأمل في أن تكون هذه المصارف أكثر قوة نقدية من المصارف الحكومية كونها تقدمت من ناحية التعامل الالكتروني النقدي بفترة قصيرة".

ويؤكد البنك المركز العراقي أن دمج المصارف الخاصة سيدعم اقتصاد السوق في البلاد.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠